A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/AC.96/974
2 July 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة الرابعة والخمسون

تقرير الدورة السادسة والعشرين للجنة الدائمة

(٤-٦ آذار/مارس ٢٠٠٣)

أولاً- مقدمة

١- افتتح الاجتماع رئيس اللجنة التنفيذية، سعادة السفير فسيها بيمر (إثيوبيا). وأحاط اللجنة علماً بطلبات الحصول على مركز مراقب التي وردت من الأردن، وأنغولا، وأوكرانيا، وبوتسوانا، وبوروندي، وبيلاروس، وعمان، وغواتيمالا، ولكسمبرغ. ووفقاً للمقرر الذي اتخذته اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والخمسين بشأن الاشتراك بصفة مراقب (A/AC.96/973، الفقرة ٢٩(ب))، فقد وافقت اللجنة على هذه الطلبات.

٢- وقدمت العروض الاستراتيجية الإقليمية (آسيا وآسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط) في إطار البند ٢`٤` من جدول الأعمال بشأن البرامج والتمويل، وفي إطار البند ٢`٥` بشأن قضيتي السلامة والأمن، تحت رئاسة سعادة السفير جان مارك بولغاريس (سويسرا)، نائب رئيس اللجنة التنفيذية.

٣- وأبدت نائبة المفوض السامي بعض الملاحظات التمهيدية باقتضاب وأشارت فيها إلى دمج الأهداف العالمية والغايات المختلفة المتوخاة من جدول الأعمال بشأن الحماية لتكون بمثابة نقاط مرجعية لعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. واسترعت الانتباه أيضاً إلى التقدم المحرز لتجديد نظم المعلومات المتعلقة بالخدمات المالية وخدمات سلسلة الإمدادات من خلال مشروع تجديد نظم الإدارة. ومن المتوقع الآن أن يبدأ تنفيذ هذا المشروع في خريف هذا العام بالنسبة للمقر وفي عام ٢٠٠٤ بالنسبة للميدان.

ثانياً – إقـــرار جـــدول أعمال الاجتماع السادس والعشرين وبرنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠٣

٤– تم إقرار جدول أعمال الاجتماع (EC/53/SC/CRP.1). واعتمد برنامج عمل اللجنة الدائمة لعام ٢٠٠٣ بدون تنقـــيح (EC/53/SC/CRP.2)، كمـــا جـــرت مناقشـــته في اجتماع اللجنة بشأن التخطيط، الذي عقد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

ثالثاً – البرامج والتمويل

ألف– مستجدات البرامج والتمويل

٥– قدمـــت نائـــبة المفوض السامي آخر الأرقام المتعلقة بعام ٢٠٠٣ والإسقاطات لعام ٢٠٠٣ الواردة في الوثيقة EC/53/SC/CRP.3. وقام مدير شعبة الاتصالات والإعلام بعد ذلك بتقديم بيان عام بأحدث المعلومات المتعلقة بالتمويل، وأعرب عن تقديره لجميع المندوبين على ما قدموه من دعم في عام ٢٠٠٢، وللنتائج المشجعة التي أسفر عنها مؤتمر إعلان التبرعات المعقود عام ٢٠٠٢ بتعبئة ٣١٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من ٣٢ جهة مانحة وحذر مع ذلك مـــن احتمال تعرض المكتب مرة أخرى لنقص في عام ٢٠٠٣. وشدد على ضرورة التبكير في تقديم التبرعات بتخصيص قـــدر محـــدود مـــنها، ودعا إلى تحسين التنسيق مع الجهات المانحة بشأن المعونة الثنائية كي لا تحدث ثغرات في المساعدة الأساســـية. وقـــال إن المفوضية ستستمر في تقديم مقترحات مشاريع لاستخدام مصادر التمويل التكميلية، وإنها ستسعى بوجـــه خاص فيما يتعلق بنهج "عمليات الإعادة الأربع" إلى تحقيق التكامل بين الخطط التي يقوم بوضعها جميع الأطراف المؤثرة وذلك لتعزيز مصداقية مقترحات التمويل. وستظل أنشطة جمع التبرعات والشؤون العامة التي يتم تنفيذها في إطار القطـــاع الخاص تلعب دوراً مهماً أيضاً في الجهود التي تبذل لتنويع مصادر التمويل وتعزيز القدرة على التنبؤ. وفي الختام، استرعى المدير الانتباه إلى التحديات الرئيسية التي ستتم مواجهتها في عام ٢٠٠٣، وهي بوجه خاص تأمين التمويل المبكر لإعادة اللاجئين الأنغوليين إلى وطنهم؛ تلبية الاحتياجات القائمة في غرب أفريقيا، وهي الاحتياجات التي ستوجه نداءات جديـــدة بشـــأنها عما قريب؛ والتأهب لحالات الطوارئ الآخذة في الظهور في العراق وحولها. وكرر النداء الذي وجهته نائـــبة المفـــوض الســـامي إلى مجتمع المانحين حتى لا تحظى حالات الطوارئ التي لها ملامح الحالات المهمة بالتمويل على حساب البرامج السنوية أو على حساب البرامج التكميلية التي تتسم ملامحها بدرجة أقل من الأهمية.

٦– وأعلنت عدة وفود عن تبرعاتها لعام ٢٠٠٣ مؤكدة دعمها المتواصل والشديد للمفوضية. وكانت هناك موافقة واسعة النطاق على النهج الواقعي الذي وضعه المفوض السامي للتصدي لنقص التمويل في مرحلة مبكرة، ولكن عدداً من الوفـــود قـــد أعـــرب عن القلق إزاء ما سيترتب على خفض الميزانية من آثار على اللاجئين والشركاء المنفذين والبلدان المضـــيفة. وشددت وفود كثيرة أيضاً على أهمية تقليل التخفيضات في الميدان، وطلبت عدة وفود توضيح المعايير التي يتم

تطبيقها لتحديد الأولويات فيما يتعلق بخفض الميزانية. وأعرب أحد الوفود عن أسفه لتأخر وصول الوثيقة EC/53/SC/CRP.3 وافتقارها إلى الوضوح. وأكد وفد آخر على ضرورة التيقظ للأزمات المنسية مشيراً بوجه خاص إلى تلك القائمة في أفريقيا. ورغم تشجيع المفوضية بشكل عام على مواصلة العمل مع الشركاء بشأن المبادرات المختلفة، فقد استفسر أحد الوفود مع ذلك عن مدى تنفيذ نهج "عمليات الإعادة الأربع" بطريقة متكاملة مع الوكالات الأخرى. ولاحظت عدة وفود مع التقدير أن الوثيقة المستكملة التي أتيحت في الاجتماع قد تضمنت جدولاً يبين البلدان الرئيسية المضيفة، وأوصت بمواصلة هذه الممارسة.

٧- وأكدت نائبة المفوض السامي والمراقب ومدير شعبة الاتصالات والإعلام للجنة في ردهم على أن المفوضية ستواصل العمل لتعزيز القدرة على التنبؤ بقاعدة التمويل وانتظامها، ولإدارة الأصول وأي نقص لتقليل أثر ذلك على المستفيدين. وستستمر المفوضية في بذل الجهود لتحقيق التكامل بين عملها وعمل شركائها ولسد الثغرات في مجال المساعدة. وعلمت الوفود أن معلومات أخرى مفصلة عن أثر التخفيضات ستكون متاحة اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

٨- وفي ختام هذا البند، اعتمدت اللجنة مقرراً بشأن البرنامج والتمويل (يرد في المرفق) بعد أن وافقت على تعديل أدخله أحد الوفود.

باء - الاستعراضات الإقليمية

`١` بيان مقدم من المفوض السامي المساعد

٩- قدم المفوض السامي المساعد العروض الإقليمية بوضعها في إطار استعراض شامل وعالمي. وأشار أولاً إلى الادعاءات التي أثارت الإزعاج الشديد في العام الماضي بشأن الاستغلال الجنسي في غرب أفريقيا، واسترعى الانتباه إلى التدابير التي اتخذتها المفوضية والتي كانت بمثابة إجراءات علاجية ووقائية على السواء. وشملت المجالات الأخرى التي ألقي الضوء عليها التقدم المحرز بشأن التسجيل، وتدابير تحسين أمن الموظفين، وتنفيذ الخطة الاستراتيجية التي أعدتها المفوضية لوضع الخدمات الأساسية لمعالجة فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تحت تصرف اللاجئين في جميع البلدان. ولفت الانتباه أيضاً إلى التحديات الكبيرة التي يواجهها عمل المفوضية مثل تزايد الشعور بكره الأجانب والشعور المناهض للاجئين. وفي رأيه أن مبادرة "تكملة الاتفاقية" كفيلة بأن تتيح وسائل إيجابية للتصدي لأوجه القصور في نظم اللجوء الراهنة.

١٠- واختتم المفوض السامي المساعد كلمته بالتشديد على القلق العميق الذي يساور المفوضية إزاء الحالة في كوت ديفوار وحالة الطوارئ التي يحتمل أن تنشأ في الشرق الأوسط بصدد العراق. ومن جهة أخرى، قال إن بعض الحالات قد بعثت على الأمل مثل عمليات إعادة اللاجئين إلى وطنهم في أفغانستان، وسيراليون، وأنغولا، والقرن الأفريقي. وفي جهات أخرى، يبدو أن هناك فرصة لالتماس حلول دائمة في سري لانكا، ونيبال بالنسبة للاجئين البوتانيين وفي بنغلادش

بالنسبة للعدد المتبقي من لاجئي ميانمار. ومع ذلك، لن تسوى حالات طال أمدها، كتلك القائمة في كولومبيا وليبيريا، إلا بحل سياسي.

`٢` بيان مقدم من مديرة إدارة الحماية الدولية

١١- قدمت مديرة إدارة الحماية الدولية بياناً شفهياً مستوفياً عن تنفيذ جدول الأعمال بشأن الحماية استباقاً للتقرير المرحلي الذي يتضمن قدراً أكبر من المعلومات المفصلة والذي سيتم توفيره في الاجتماع السابع والعشرين للجنة الدائمة المقرر عقده في حزيران/يونيه. وعينت ثلاثة "مسارات" لمتابعة جدول الأعمال بشأن الحماية، ووصفت المسار الأول بأنه مسار "تشغيلي". وقالت إن جدول الأعمال بشأن الحماية بات يشكل منهاجاً مهماً لاستراتيجيات وعمليات تدخل المفوضية في مجال الحماية وأنه يمثل أساس المسؤولية والالتزام على مستوى المنظمة. وهذا ما ستثبته العروض الاستراتيجية الإقليمية التي ستقدم لاحقاً في الاجتماع. ويقوم "المسار" الثاني الذي أطلقت عليه اسم المسار "الحكومي الدولي" على أساس المسؤولية المشتركة مع اللجنة التنفيذية. وتورد مصفوفة مستوفاة معلومات مفصلة عن الاستنتاجات والمبادئ التوجيهية والدراسات التي تعتزم اللجنة التنفيذية القيام بها، والتي يجري تنفيذ عدد منها بالفعل. أما "المسار" الثالث لعملية تنفيذ جدول الأعمال، فإنه يتعلق "باستحداث الأدوات". وفي هذا الصدد، أشارت مديرة إدارة الحماية الدولية إلى مبادرة المفوض السامي "تكملة الاتفاقية" لوضع اتفاقات خاصة من أجل تعزيز تقاسم الأعباء بمزيد من الإنصاف، وزيادة سبل الوصول إلى الحلول الدائمة، وتقليل ضغوط الهجرة على نظم اللجوء. وقالت إن إدارة هذه الاتفاقات ستتم من خلال عملية المحفل، وأنها ستكون موضع تشاور يجري مباشرة بعد انعقاد اجتماع اللجنة الدائمة.

`٣` أفريقيا

١٢- أعطى مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا في بيانه الافتتاحي فكرة عامة عن التطورات الإقليمية الرئيسية باسترعاء الانتباه إلى بعض الاتجاهات المشجعة مثل تناقص إجمالي عدد اللاجئين على مدى العقد الماضي، أساساً من خلال عمليات الإعادة الطوعية إلى الوطن. وذكر حركات الإعادة إلى الوطن التي تجري حالياً وأعرب عن أمله في إجراء حركات أخرى بالنظر إلى عمليات السلم الجارية. ولكنه تحدث أيضاً عن الأزمات الجديدة والمستمرة، خاصة في غرب أفريقيا، وعن الحالات التي طال أمدها في انتظار التماس حل سياسي لها. وفيما يتعلق بالتحديات الرئيسية في مجال الحماية، فقد عين المجالات التالية ذات الأولوية: تعزيز بناء القدرة المحلية للحكومات المضيفة والمنظمات الوطنية غير الحكومية، ومكافحة العنف الجنسي القائم على نوع الجنس، والحفاظ على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين، وتعزيز تواجد المفوضية في مجال الحماية في بلدان اللجوء وتعزيز إعادة توطين اللاجئين. وأكد على أهمية رفع معايير المساعدة في البرامج التي تنفذ في أفريقيا وذلك للنهوض بنوعية حياة اللاجئين، وتقليل الاعتماد على المعونة الإنسانية، وتخفيف ما يترتب على استضافة اللاجئين من أثر سلبي على البيئة والمجتمعات المحلية. وقال إن المشكلة الرئيسية لا تزال تتمثل في عدم كفاية الموارد للتصدي لتدني معايير المساعدة في أفريقيا. وإن إحدى طرق معالجة هذه المشكلة هي إقامة عمليات شراكة أقوى مع الحكومات

المضـــيفة كمـــا في زامبيا، ومع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة (كما دلت على ذلك بعثة اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية إلى جمهورية تترانيا المتحدة)، ومع منظمات إقليمية ومع المنظمات غير الحكومية.

١٣- ووصـــف مديـــر بـــرنامج الأغذية العالمي في جنيف حالة الأغذية في أفريقيا باسترعاء الانتباه العاجل إلى نقص الـــتمويل الذي أسفر عن خفض الحصص الغذائية وعن حدوث انقطاعات كبيرة في الإمدادات الغذائية التي تمس اللاجئين في جمهورية تترانيا المتحدة، وأوغندا، وكينيا، وليبيريا، وسيراليون، والجزائر والسودان (ضمن بلدان أخرى). وألقى الضوء عـــلى العواقـــب الوخيمة المترتبة على الحالة الراهنة مثل سوء التغذية، ومشاكل الحماية، وإعادة اللاجئين قبل الأوان إلى وطـــنهم وتوتر العلاقات مع الحكومات والمجتمعات المضيفة. وقال إن برنامج الأغذية العالمي يحتاج فوراً إلى ١١٢ ٠٠٠ طن متري من الأغذية التي تبلغ قيمتها ٨٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى الشهور الستة القادمة لتجنب حدوث نقص كبير في الأغذية في مخيمات اللاجئين.

١٤- وأشـــارت وفود كثيرة في المناقشة التي تلت ذلك إلى أولويات الحماية وحثت المفوضية على زيادة عدد موظفيها المعنيين بالحماية في الميدان. ودعت أيضا إلى اتخاذ تدابير لفصل العناصر المسلحة عن اللاجئين المدنيين وإلى تحسين تسجيل اللاجـــئين. وأكدت عدة وفود على أهمية تأمين احتياجات اللاجئين من النساء والأطفال إلى الحماية تأميناً كافياً، وليس فقط باتخاذ تدابير مخصصة. وأشار عدد كبير من الوفود إلى العنف الجنسي القائم على نوع الجنس وإلى ضرورة الاستمرار في مكافحة هذه المشكلة الخطيرة. وأشار أحد الوفود إلى الدروس المستخلصة من عمليات تقييم الخدمات المتاحة للاجئين مـــن النساء والأطفال والخدمات المجتمعية. وأشار وفدان أيضاً إلى أهمية العمل مع الاتحاد الأفريقي بشأن مسائل الحماية باعتـــبار أن خطة التنفيذ الشاملة تتيح إطاراً سليماً لتكملة جدول الأعمال بشأن الحماية. وسلمت عدة وفود أيضاً بأهمية إعادة التوطين كأداة للحماية وكحل دائم ورحبت بزيادة عدد الموظفين المعنيين بإعادة التوطين في أفريقيا وكذلك بإنشاء مركزي تجميع لإعادة التوطين.

١٥- وكـــان القاسم المشترك الذي سيطر على المناقشات هو نقص التمويل وآثاره على برامج اللاجئين والعائدين في أفريقيا. وتحدثت وفود كثيرة عن قلة الأغذية وأعربت عن أسفها لحالات النقص الأخرى في الأغذية التي تلوح في الأفق. وحـــث عـــدد من الوفود المانحين على زيادة مساعدتهم للبلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، ورحبت هذه الوفود بالجهود التي تبذل لمعرفة مقدار مساهمات هذه البلدان للتشجيع على مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التضامن الدولي وتقاسم الأعباء. وكان هناك تأييد عام لبرامج مثل مبادرة زامبيا لكونها تعزز اعتماد اللاجئين على أنفسهم وتوفـــر في الوقت ذاته المساعدة الإنمائية للمناطق والمجتمعات المضيفة للاجئين. ومع ذلك، أعرب أحد الوفود عن قلقه من أن يـــنقل الإدمـــاج المحلي عبء استضافة اللاجئين من المجتمع الدولي إلى البلد المضيف. وأشار وفدان بشكل خاص إلى مشكلة فيروس الإيدز/مرض الإيدز في أفريقيا وإلى ضرورة معالجتها بشكل فعال.

١٦- وتحدثت وفود كثيرة عن الحالة المقلقة في ليبيريا وكوت ديفوار. فحث عدد من الوفود المفوضية على مواصلة جهودها لإجلاء اللاجئين الليبيريين من كوت ديفوار أو على الأقل إبعادهم عن مناطق النزاع. وعرض أحد الوفود إمكانية إعادة توطين عدد من اللاجئين الليبيريين في كوت ديفوار بعد إجلائهم. وأفاد وفد آخر أيضاً بأنه يلزم التأهب لمواجهة حالة الطوارئ في زمبابوي وعملية الإعادة الطوعية إلى السودان التي يحتمل القيام بها. وأكد هذا الوفد ووفد آخر على ضرورة زيادة استجابة المفوضية في غرب أفريقيا، وشددا بوجه خاص على البرنامج الذي ينفذ في غينيا.

١٧- ورحب عدد من الوفود بالتطورات المشجعة بخصوص العودة الطوعية إلى الوطن، ولكنها أصرت على أهمية احترام طابعها الطوعي بالتركيز أساساً في عمليات الإعادة إلى الوطن على إعادة إدماج العائدين بشكل قابل للإدامة. وأشارت عدة وفود أيضاً إلى ضرورة النظر إلى العودة الطوعية إلى الوطن في السياق الأوسع لفض النزاعات وإعادة إدماج العائدين. وأعربت وفود كثيرة عن سرورها للتطورات الإيجابية التي حدثت في أنغولا وتعهدت بتقديم دعمها. وأعرب عدد من الوفود عن الأمل في أن تسهم حكومة أنغولا أيضاً في تلبية احتياجات العائدين لإعادة إدماجهم. وأشار الوفد المراقب عن أنغولا إلى الجدول الزمني للأنشطة التي تعتزم الحكومة تنفيذها لإعادة إدماج اللاجئين في مناطق منشئهم، ولكنه استرعى الانتباه إلى العقبات العديدة القائمة مثل التمويل والألغام والتنافس بين الأولويات. وأكد وفدان أيضاً على ضرورة إدراج استراتيجيات إنهاء المساعدات في برامج إعادة الإدماج.

١٨- وفيما يتعلق بعمليات الشراكة، دعا عدد من الوفود إلى تحسين التعاون بين الوكالات، خاصة لسد الفجوة بين الإغاثة الإنسانية والمساعدة الإنمائية. ورأت هذه الوفود أن "عمليات الإعادة الأربع" تمثل خطوة مهمة إلى الأمام في حالات العودة إلى الوطن. وشددت وفود كثيرة أيضاً على ضرورة التصدي للأسباب الجذرية التي تؤدي إلى تدفق اللاجئين وشجعت المفوضية على العمل مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية لفض النزاعات والحيلولة دون نشوبها. وفي هذا الصدد، أشارت وفود عديدة إلى ضرورة النظر في الطريقة التي يمكن بها للمفوضية أن تزيد مساهمتها في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٩- ورداً على ملاحظات محددة، أكد المستشار القانوني الأقدم في المكتب الإقليمي لأفريقيا أن أولويات الحماية التي تمثل أساس هذه المناقشة قد أرست الإطار لحلقات العمل التي عقدت في الميدان في الآونة الأخيرة بشأن التخطيط الاستراتيجي، وأنها ستنعكس في التخطيط الذي سيتم وضعه لعام ٢٠٠٤. وقدم أيضاً بياناً مستوفياً عن التقدم المحرز في وضع خطة التنفيذ الشاملة موضع التطبيق بإعطاء أمثلة عن مسح انتهي من إجرائه في الآونة الأخيرة بشأن إصدار تشريع وطني للاجئين، وعن خطط لإعداد مذكرة تفاهم مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والتعاون مع الاتحاد البرلماني الأفريقي. ورحب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا، في ملاحظاته الختامية، بالحوار البناء وقال إنه رغم تفاوت النتائج التي تحققت في عام ٢٠٠٢ بشأن نظام اللاجئين في أفريقيا حيث لا تزال هناك عدة تحديات قائمة، فإن فرص التماس حلول دائمة ما زالت قائمة أيضاً إذا كللت عمليات السلم الجارية حالياً بالنجاح. وأكد المفوض السامي المساعد

أيضـــاً على أن المناقشات تجري الآن مع المنظمة الدولية للهجرة لحل مشكلة مواطني بلد ثالث ممن فروا من كوت ديفوار وانقطعت السبل بعدد منهم في البلدان المجاورة.

`٤` الأمريكتان

٢٠- أبـــرزت مديرة المكتب الإقليمي المحاور الرئيسية الخمسة في استراتيجية المفوضية في المنطقة: تعزيز نظم اللجوء؛ زيادة فرص الإدماج المحلي، خاصة لصالح اللاجئات؛ تعزيز بلدان إعادة التوطين الناشئة؛ استحداث نظم جديدة للتسجيل وتوفـــير المستندات؛ ورصد المناطق الحدودية حول كولومبيا لحماية ومساعدة اللاجئين وتعزيز قدرة تقبل المجتمعات المحلية للاجـــئين. وقدمـــت معلومات مفصلة عن التقدم المحرز في هذه المجالات، ورحبت بوجه خاص بصدور التشريع في بيرو وباراغواي والسلفادور، بما في ذلك تدابير للتصدي للاضطهاد القائم على نوع الجنس. وأكدت أيضاً على ضرورة البحث عـــن حـــل إقليمي لتعزيز نظم اللجوء في البلدان المطلة على البحر الكاريبي وذلك بمساعدة المحافل الإقليمية. وفيما يتعلق بـــالحلول الدائمة، شرحت المديرة استراتيجية مواصلة البحث بنشاط عن فرص الإدماج، بما ذلك بتوسيع نطاق مخططات الائـــتمان الصـــغير، بالاعتماد على التجارب التي خاضتها اللاجئات الغواتيماليات بنجاح في المكسيك. ويتواصل تنفيذ بـــرنامج إعادة التوطين في بلدان إعادة التوطين الناشئة؛ وتبذل الجهود لتوسيع نطاق معايير إعادة التوطين بحيث تتجاوز احتياجات الحماية وتشمل أيضاً الحالات التي لا تتوافر فيها فرص الإدماج المحلي. وفيما يتعلق بالقضايا القائمة على نوع الجـــنس، فقـــد أكـــدت المديـــرة التزام المكتب بمنح اللاجئات والمشردات داخلياً فرص الاعتماد على الذات اجتماعياً واقتصـــادياً، مشيرة إلى أن النساء يرأسن ثماني من رابطات المشردين داخلياً البالغ عددها ٥٥ في كولومبيا والتي تمثل نحو ٣٠ ٠٠٠ مشـــرد داخـــلي؛ وإلى أن مخططـــات الائـــتمان الصـــغير التي تم وضعها في إكوادور والأرجنتين والمكسيك وكوســـتاريكا قـــد استهدفت النساء بشكل خاص. وفيما يتعلق بالتسجيل، فقد وصفت عدة مبادرات ناجحة لتسجيل البـــيانات المتعلقة باللاجئين وملتمسي اللجوء والمشردين داخلياً وتوفير المستندات لهم. ولزيادة الحماية في البلدان المتاخمة لكولومبيا وإتاحة سبل اللجوء إليها، قالت إن المفوضية تركز على التسجيل؛ ورصد الحدود؛ ونقل مراكز الاستقبال بعيداً عن الحدود؛ وتنفيذ مشاريع مجتمعية لتعزيز قدرة تقبل المجتمعات المضيفة للاجئين ومقاومة الشعور بالكره الذي يتم إبداؤه إزاء اللاجئين؛ وتوسيع نطاق تواجد المفوضية.

٢١- وأعربـــت عـــدة وفـــود عن تقديرها لارتباط الأهداف والغايات العالمية ارتباطاً واضحاً بجدول الأعمال بشأن الحمايـــة، وللاهـــتمام بالمنظور الجنساني. وتحدث أحد الوفود عن شدة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن التشرد القسري في كولومبيا الذي يستترف موارد البلد البشرية والمالية والمادية. وأعربت عدة وفود عن امتنانها للمفوضية على ما تبذلـــه مـــن جهـــود لإرشاد ودعم السلطات الوطنية لحماية المشردين داخلياً وتوطيد هياكل اللجوء المحلية والإقليمية. وبالإشارة إلى خطة العمل الإنسانية التي قدمها المفوض السامي إلى رئيس كولومبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أثنى أحـــد الوفـــود على دور التنسيق الذي تقوم به المفوضية لصالح المشردين داخلياً في كولومبيا وحثها على مواصلة التعاون

الوثـــيق في العمل مع الوكالات الشقيقة والمنظمات غير الحكومية ومع الحكومة. وأبدى عدد من الوفود القلق إزاء تزايد عدد الكولومبيين الذين يفرون إلى البلدان المجاورة وحثت هذه الوفود المفوضية والمجتمع الدولي على زيادة دعمهما المالي. واستفســـر أحد الوفود عن الدور المتوقع أن تلعبه المفوضية في الخطة التي وضعتها حكومة كولومبيا لإعادة نحو ٣٠ ٠٠٠ أسرة مشردة داخلياً خلال عام ٢٠٠٣، وعن اشتراكها في الغرفة المعنية بالحالة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة.

٢٢- وأعـــادت عـــدة وفود تأكيد التزامها بتحسين حماية اللاجئين من جميع النواحي وشكرت المفوضية على دعمها المتواصل لإنشاء وتعزيز نظم اللجوء. وانضم وفدان إلى المفوضية لتشجيع دول المنطقة التي لم تصدق بعد على اتفاقية عام ١٩٥١ وبـــروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها على القيام بذلك. ورحب أحد الوفود بجهود المفوضية لتوسيع قدراتها على إحالة حالات اللاجئين لإعادة توطينهم. وأيد وفد آخر توأمة الترتيبات بين بلدان إعادة التوطين الناشئة والبلدان التقليدية وعرض استضافة المسؤولين الراغبين في الاستزادة من برنامج إعادة التوطين الذي ينفذ في بلده. واستفسر أحد الوفود عن اشتراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مخططات الائتمان الصغير التي تم وضعها في المنطقة. واعترافاً بأن حكومات بلدان الأمريكتين تركز على قضايا الهجرة، فقد شجع وفد آخر المفوضية على أن تواصل مشاركتها النشطة في هذه القضية حتى لا تقضي ممارسات الهجرة التقييدية على حماية اللاجئين.

٢٣- ورداً عـــلى البيانات التي تم الإدلاء بها، قدمت المديرة تفاصيل أخرى بشأن البرامج وأعادت تأكيد علاقة عمل المفوضـــية الوثيقة مع وكالات أخرى وإدارات تابعة للأمم المتحدة، منها بوجه خاص مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بشأن خطة العمل الإنسانية. ودعت إلى توفير قدر كاف من التمويل ليتسنى تنفيذ هذه الخطة على مدى العامين القادمين، وحثـــت على زيادة رؤية الحالة الإنسانية للمشردين داخلياً في كولومبيا، وأكدت على ضرورة إشراك المفوضية في خطة الحكومـــة لإعادة ٣٠ ٠٠٠ أسرة مشردة داخلياً بشرط أن تتم هذه الإعادة بشكل طوعي وآمن وقابل للإدامة. وذكرت بأنـــه تم إنشاء الغرفة المعنية بالحالة الإنسانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ كمبادرة من الأمم المتحدة لجمع المعلومات المـــتعلقة بالأزمـــة الإنسانية وتحليلها ونشرها. وأكدت المديرة على التزام المكتب بمساعدة حكومات المنطقة في التصدي لتزايد عدد طلبات اللجوء، واعترفت بأن ما يشغل بال أحد الوفود هو التأكد من إدراج قضايا اللاجئين في المناقشات التي ستدور حول الهجرة في عملية بويبلا.

`٥` آسيا والمحيط الهادئ

٢٤- استعرض مدير مكتب آسيا والمحيط الهادئ في البيان المستوفى الذي قدمه بشأن الأنشطة الإقليمية أهداف الحماية الـــتي حـــددت في أوائـــل عام ٢٠٠٢، ألا وهي بذل الجهود لتحسين نوعية اللجوء، وتشجيع الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥١، ومواصلة البحث عن حلول دائمة وتحسين قدرات الاستجابة لحالات الطوارئ في المنطقة. وشدد على الإنجازات الـــتي تحققـــت خلال العام الماضي. وكان من أهمها انضمام تيمور ليشتي (تيمور الشرقية سابقاً) إلى اتفاقية عام ١٩٥١، وإعـــادة اللاجئين من تيمور الغربية وإعادة إدماجهم في قراهم الأصلية. وقد أحرز تقدم كبير أيضاً في جهات أخرى من

المنطقة لالتماس حلول دائمة مما بعث الأمل في نفوس اللاجئين أو المشردين في بنغلادش ونيبال وسري لانكا. ومع ذلك، كـــان هناك عدد من المشاكل في ميدان الحماية الدولية في منطقة آسيا – المحيط الهادئ، كما ورد ذكر ذلك في الملخص الذي عمم قبل انعقاد الاجتماع.

٢٥- وأبدت وفود كثيرة دعمها لعمل المفوضية في المنطقة، خاصة بشأن تحديات الحماية. وفيما يتعلق بالانضمام إلى اتفاقـــية عـــام ١٩٥١، أفـــاد وفدان بأن بلدان المنطقة قد تصرفت بشكل مثالي بمنح اللجوء للاجئين، رغم عدم انضمام معظمهـــا إلى هـــذا الصك. وقال أحد الوفود إن تدني معدلات الانضمام إلى الاتفاقية يرجع إلى ضخامة أعداد الشعوب الوطنية وإلى الخطر الناتج عن حركات التنقل الكبيرة عبر الحدود، فضلاً عن ضم المنطقة لجزء كبير من العالم النامي. وفي هـــذا الصدد، يكتسب مفهوما التضامن الدولي وتقاسم الأعباء أهمية خاصة. ومع الاعتراف بضخامة التحديات، أفادت وفود أخرى بأن عادات كرم الضيافة القائمة منذ وقت طويل يجب أن لا تحل محل الانضمام إلى الاتفاقية. وألقى عدد من الوفـــود الضوء على قضية كوريي الشمال المتواجدين في الصين وأعربت عن دعمها لطلبات المفوضية للوصول إلى الصين لمعرفة ما إذا كان عدد منهم في حاجة إلى الحماية الدولية. وصرح وفد الصين بأن كوريي الشمال المتواجدين في الأراضي الصينية مهاجرون غير شرعيين يبحثون عن عمل.

٢٦- وأعـــرب عدد من الوفود عن أسفه لتعليق الاتفاق الثلاثي بين كمبوديا وفييت نام والمفوضية للتصدي لشواغل حمايـــة اللاجئين من أهل القبائل الجبلية. وأيدت عدة وفود أيضاً الجهود التي تبذلها المفوضية لالتماس حلول دائمة لصالح اللاجئين المسلمين من ميانمار المتبقين في بنغلاديش. وطلب أحد الوفود مع ذلك من المفوضية استمرار القيام بدور الحماية بعـــد المرحلة المقرر أن تخفض فيها أنشطتها في وقت لاحق من هذا العام. وأصر وفد آخر أيضاً على ضرورة أن تواصل المفوضية القيام بدورها في رصد العائدين إلى ميانمار. ورحبت عدة وفود بأمل إعادة المشردين في سري لانكا إلى وطنهم بفضل عملية السلم. واسترعى أحد الوفود الانتباه أيضاً إلى أن الحاجة تدعو إلى زيادة بحث إمكانية إعادة للاجئين التاميل طوعـــاً من الهند إلى سري لانكا. ولاحظ عدد من الوفود مع التقدير التدابير التي اتخذتها المفوضية للتصدي لقضايا العنف الجنســـي القـــائم عـــلى نوع الجنس في نيبال، وطلبت إلى المفوضية تشجيع الحكومة على محاكمة مرتكبي الجرائم. وتم الترحيب على نطاق واسع باحتمال إنهاء الوضع المتجمد بين بوتان ونيبال، ودُعيت المفوضية إلى الاشتراك في البحث عن حلول. وأشارت عدة وفود في بياناتها إلى عملية متابعة الأوضاع في بالي، وأيدت التماس حل شامل وفقاً لمبادرة الحركة الثانوية التي من شأنها أن تنظر في الأسباب الجذرية التي أدت إلى التنقل وفي وسائل توفير الحماية بفعالية.

٢٧- وأعرب وفد مراقب يمثل المنظمات غير الحكومية عن قلقه الشديد إزاء احتمال إبعاد كوريي الشمال المتواجدين في الصين، والنتائج التي ستترتب على "الحل الذي قدمته أستراليا بشأن جزر المحيط الهادئ"، والتي ستتمثل في تحويل العبء بـــدلاً مـــن تقاسمه. ودعا هذا الوفد أيضاً كمبوديا إلى منح المفوضية سبل الوصول إلى ملتمسي اللجوء من أهالي القبائل الجبلية، وأعرب عن قلقه إزاء عدم تمتع اللاجئين في تايلند بحقوق قانونية وعدم وجود محالس في الأقاليم لقبول اللاجئين،

وشجع تايلند على النظر في منح اللجوء للأشخاص الذين يفرون لتجنب عواقب الحرب. وفيما يتعلق بانتهاء مرحلة رعاية وإعالة لاجئي ميانمار في بنغلاديش، حذر الوفد الممثل للمنظمات غير الحكومية من أن العودة إلى الوطن لا تمثل حلاً دائماً لكثيرين من هذه الفئة، وأوصى بالنظر في إعادة التوطين كخيار للعودة إلى الوطن.

٢٨- ووجه المدير في ملاحظاته الختامية الشكر إلى الوفود على تأييدها للجهود التي تبذلها المفوضية في المنطقة. وأكد أن المفوضية لن تتخلى عن وظائفها في منح الحماية للاجئين المتبقين في بنغلاديش، وأنها ستكفل إعادتهم إلى الوطن بشكل طوعي فقط. وقال إن المفوضية قد اتخذت في نيبال إجراءات علاجية فورية لدعم الضحايا، وتدابير لمنع حدوث تجاوزات في المستقبل وزيادة تواجدها في المخيمات. ويجري النظر في نهج شامل يقوم على تقاسم الأعباء لتكملة الجهود الثنائية التي تبذل لالتماس حلول للمشكلة القائمة بين بوتان ونيبال. واعترف بالتحديات الديموغرافية القائمة في المنطقة وبكرم ضيافة الدول في منح اللجوء. وأفاد مع ذلك بأن حركات الهجرة تقلل الآن أكثر فأكثر من أعداد اللاجئين في آسيا بحيث أن التمييز بين اللاجئين وملتمسي اللجوء وبين المهاجرين الاقتصاديين يتطلب اتخاذ تدابير خاصة تتعدى تلك المنصوص عليها في اتفاقية عام ١٩٥١.

`٦` مكتب آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط

٢٩- انقسم عرض المفوضية بشأن استراتيجياتها في هذه المنطقة إلى جزأين ركز أحدهما على آخر التطورات التي شهدها البرنامج الأفغاني. وأشار نائب المدير المسؤول عن العملية الأفغانية إلى أن عام ٢٠٠٢ قد شهد تحولاً رئيسياً في العملية الأفغانية بعودة نحو مليوني لاجئ إلى وطنهم. واعترف بالعبء الضخم الذي تحملته جمهورية إيران الإسلامية وباكستان على مدى عقود بأكملها. ووجه الشكر أيضاً إلى المانحين الذين مولوا ميزانية عام ٢٠٠٢ بأكملها كي لا يحدث تأخير في تنفيذ برنامج العودة وكي تبدأ جهود إعادة التعمير. ولتثبيت العمليات الأولى التي كللت بالنجاح، تم بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، تحديد الأولويات الرئيسية التي شملت: إقامة علاقات قوية مع الوكالات الإنمائية لدعم إعادة التعمير في المناطق الحضرية والريفية؛ ومواصلة جهود المصالحة في الشمال؛ وإعداد استراتيجية شاملة لضحايا الجفاف الذين يبلغ عددهم نحو ٣٠٠ ٠٠٠ في جنوب البلد. واسترعى الانتباه أيضاً إلى ضرورة الحفاظ على برامج مساعدة اللاجئين المتبقين في البلدان المضيفة لهم حول أفغانستان.

٣٠- وفي عرض تناول البرامج التي تنفذها المفوضية في بلدان أخرى من المنطقة، قام نائب المدير الذي يغطي هذه البرامج بتعيين أولويتين استراتيجيتين هما التصدي لاحتياجات إدارة حالات الطوارئ المتلاحقة؛ وتحسين الحماية ومساعدة الحكومات في إنشاء نظم اللجوء. واسترعى الانتباه إلى أن التحدي الرئيسي القائم في منطقة الشرق الأوسط هو ضمان الاستعداد لمواجهة آثار النزاع المحتمل نشوبه في العراق، وقال إن هذا يتم بوضع استراتيجية للاستجابة قابلة للتكيف تسمح بتقليل أو زيادة الاستجابة بسرعة وفقاً للاحتياجات. وإن المفوضية على استعداد لدعم الدول المجاورة بتوفير الحماية والآمان للاجئين، والعمل في إطار شراكة وثيقة مع وكالات أخرى، منها بوجه خاص الجمعيات الوطنية للصليب

الأحمر والهلال الأحمر. وهناك شواغل قائمة في بلدان أخرى من المنطقة إزاء بطء تسوية حالات كثيرة طال أمدها حيث لم تسمح القيود الاقتصادية والاجتماعية السائدة في هذه البلدان بتحقيق الإدماج المحلي، وكانت عملية العودة إليها محدودة. وتتطلب فرص إعادة التوطين من المنطقة أيضاً مرونة أكبر وإشارات أولية بالأعداد المتوقعة. وأفاد بأنه تم تناول المتأخرات المتراكمة من طلبات اللجوء المعلقة في بعض البلدان، وأنها لا تزال تمثل مع ذلك تحدياً في بلدان أخرى بسبب قلة الموارد البشرية. وأشار إلى الجهود المحددة الجاري بذلها لتلبية احتياجات النساء والأطفال إلى الحماية، والتوعية بولاية المفوضية، وتوطيد عمليات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإقليمية في العالم العربي والإسلامي. وتؤتي عمليات الشراكة الأخيرة ثمارها بالفعل من حيث زيادة التمويل الوارد من الدول والمنظمات غير الحكومية في المنطقة.

٣١- وأعربت عدة وفود، في البيانات التي أدلت بها، عن تأييدها للمبادرات التي اتخذتها المفوضية للتخطيط والاستعداد لمواجهة حالات الطوارئ التي قد تنشأ عن النزاع المحتمل نشوبه في العراق، وإن أكد بعض الوفود، بالاتفاق مع المفوضية، أنه يمكن تجنب الحرب. ونبه بلد مضيف رئيسي من أن هذه الشواغل يجب ألا تحيد الانتباه أو دعم التمويل عن البرنامج الأفغاني حتى لا يتجه العائدون مرة أخرى إلى باكستان وجمهورية إيران الإسلامية. وطلبت وفود عديدة مزيداً من الإيضاحات بشأن شراكة المفوضية مع وكالات أخرى، خاصة فيما يتعلق بتطبيق مفهوم "عمليات الإعادة الأربع" على عملية الإعادة إلى أفغانستان.

٣٢- وشملت التطورات الأخرى التي شهدتها منطقة آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط والتي أبدي اهتمام خاص بشأنها إعادة تشكيل وحدة الدعم التي تتناول قضايا النساء والأطفال. وفيما يتعلق بحالة اللاجئين التي طال أمدها في مخيمات تندوف بالصحراء الغربية، فقد استعلم أحد الوفود عن الإحصاءات المستخدمة. وأعرب عن أسفه أيضاً لعدم متابعة البيانات الواردة في النداء العالمي لعام ٢٠٠٣، وهو النداء الذي ستسعى المفوضية بموجبه، بالتنسيق الوثيق مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام بشأن الصحراء الغربية، إلى تعزيز عملها في مجال الحماية في مخيمات اللاجئين بتندوف، وإلى القيام بتسجيل الصحراويين في المخيمات وذلك لتحسين إدارة أنشطتها في مجالي الحماية والمساعدة.

٣٣- ورداً على أسئلة طرحتها وفود بشأن التعاون المشترك بين الوكالات في إطار "عمليات الإعادة الأربع"، استرعى نائب المدير المسؤول عن البرنامج الأفغاني الانتباه إلى بعض الحقائق المتعلقة بالتنفيذ الإداري. فقال إن الوكالات لا تعمل جميعها بنفس سرعة المفوضية لأن ذلك يتوقف على طبيعة دور كل منها (الذي أحياناً ما يكون استشارياً لا تنفيذياً) أو على مدى توافر الوسائل المالية. وإن إدماج أنشطة المفوضية مع البرامج الإنمائية عملية تتم بالتدريج وتستغرق وقتاً طويلاً. ويجب أن تتعاون جميع العناصر الفاعلة في العمل وأن تكون على علم بأن تهيئة ظروف مواتية للإعادة يمكن أن تستغرق عدة سنوات. وتزداد مشاركة المفوضية لمساعدة الحكومة الأفغانية الجديدة في بناء قدراتها، وتحتاج هذه المشاركة إلى تعاون مستمر وملتزم. وفيما يتعلق بدعم قضايا النساء والأطفال، فقد أشير إلى أن شبكة من أربعة موظفين وطنيين يوجد

مقر عملهم في اليمن وسوريا ومصر والأردن، ويعملون تحت إشراف منسق إقليمي أقدم، ستعزز قدرة المفوضية على حل هـــذه المشـــاكل على أساس كل حالة على حدة. وبالإشارة إلى سكان المخيمات في تندوف، اعترف نائب المدير لمنطقة آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط بوجود عدد من القيود، وأن المفوضية تتفاوض حالـــياً مـــع ذلك مع أطراف أخرى معنية بالأمر، بمن فيها قادة اللاجئين، لاستكمال الأرقام الواردة في تعداد أجري في ١٩٩٨-٢٠٠٠.

`٧` أوروبا

٣٤- عـــيَّن مديـــر مكتب أوروبا تحديات كثيرة تواجه هذه المنطقة في وقت تمر فيه بمرحلة انتقالية. وقال إن الاهتمام باللـــجوء والهجـــرة قـــد اشتد حتى في بيئة الأمن الجديدة التي نشأت بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وإن زيادة الشعور بالبغض تجاه ملتمسي اللجوء قد أدى إلى زيادة اتخاذ تدابير تقييدية في كثير من البلدان. وقد أوشك الاتحاد الأوروبي على اســـتكمال المرحلة الأولى من تنسيق سياسة اللجوء بموجب معاهدة امستردام، وهو يعكف الآن على إجراء توسع تاريخي لتمـــتد حدوده إلى أوروبا الشرقية. وتسهم المفوضية في تنسيق قانون وسياسة اللجوء وتسعى أيضاً إلى رعاية إجراء حوار موجه نحو الحماية على كلا طرفي الحدود الخارجية الجديدة للاتحاد الأوروبي.

٣٥- وفي منطقة البلقان، تنهي المفوضية بالتدريج عمليات المساعدة التي تنفذها على نطاق واسع وتواصل عملياتها في كوســـوفو. وتـــبذل جهـــوداً مكثفة أيضاً لمساعدة حكومات المنطقة في إنشاء نظم لجوء فعالة، مع العمل عن كثب مع منظمات أخرى لإيجاد نهج جديدة لإدارة التدفقات المختلطة ومعالجة المشاكل الخطيرة المتمثلة في الاتجار بالأشخاص. وفي شمـــال القوقاز، تعمل المفوضية كجزء من فريق قطري تابع للأمم المتحدة لحماية ومساعدة أهالي الشيشان المشردين، بمن فيهم العائدون طوعاً إلى الشيشان، متى أمكن ذلك. وفي جنوب القوقاز، تسعى المفوضية إلى إعطاء دفعة لالتماس حلول دائمة والمساعدة في إنشاء نظم لجوء قابلة للاستمرار. وسيسمح لها هذا النهج بخفض مساعدتها بالتدريج.

٣٦- ووصـــف المديـــر أيضاً طريقة المفوضية في التحليل بحسب نوع الجنس والسن ومشاركة اللاجئين، والسمات الموحـــدة للبرامج في كل من المجالين القانوني والاجتماعي. وفي حالة النساء بوجه خاص، يولى الاهتمام لتعزيز سياسات وممارسات اللجوء التي تراعي الفوارق بين الجنسين، بما في ذلك الاضطهاد القائم على نوع الجنس، باعتباره معياراً يؤهل لاتخـــاذ إجراءات اللجوء. ولا يزال القلق يساور مكتب أوروبا بشأن حالة الأطفال المنفصلين عن آبائهم، وبخاصة أولئك الذيـــن يـــتم احتجازهم في بعض البلدان وطردهم دون تزويدهم بالضمانات اللازمة. وتزايد عدد هؤلاء الأطفال الذين اخـــتفوا بعد وصولهم بوقت قصير، أو أثناء القيام بإجراءات اللجوء أو بعد رفضهم في نهاية الأمر، وهم يتعرضون لخطر كبير يتمثل في وقوعهم ضحية الاتجار بالأشخاص وضحية جرائم أخرى.

٣٧- وهـــنأت وفـــود عديدة المفوضية، في البيانات التي أدلت بها، على البرامج التي تنفذها في البلقان ووافقت على قرارها بالتدرج في خفض أنشطة المساعدة التي باشرت في تنفيذها بعد عقد اتفاق دايتون. وأعربت عن قلقها مع ذلك من عدم التوصل بعد إلى التماس حلول دائمة لمجموعات كبيرة من المشردين، وشجعت الحكومات وغيرها من العناصر الفاعلة في المنطقة على اتخاذ المزيد من الإجراءات الملموسة وعلى إزالة العقبات وتحسين الأوضاع الأمنية لتمهيد الطريق من أجل التماس حلول قابلة للإدامة وحلول دائمة، وبخاصة إعادة الأقليات.

٣٨- وشـــجع وفدان المفوضية على مواصلة مشاركتها المفيدة في عمليتي تنسيق وتوسيع الاتحاد الأوروبي. وأكد أحد الوفـــود عـــلى أن إنشاء حيز مشترك للجوء في أوروبا يجب ألا يفضي إلى إقامة "ستار حديدي" في القارة. وشجع أحد الوفود حكومات أوروبا الغربية على زيادة فرص إعادة التوطين. ورحب وفد آخر بمبادرة مكتب أوروبا باستعراض هيكل وجود المفوضية في أوروبا الغربية.

٣٩- وأعرب وفدان عن تأييدهما للأنشطة الشجاعة التي تنفذها المفوضية ولمواصلة سعيها لالتماس حلول في القوقاز، باســـترعاء الانتـــباه إلى أن هـــذه المنطقة الفرعية يجب أن لا تُنسى وأن تظل تجذب الدعم المالي من المانحين. وأُثني على المفوضية لما بذلته من جهود فعالة لتسليم أنشطتها إلى شريكين في أذربيجان وأرمينيا وللتنسيق بينهما. وطلب أحد الوفود وضـــع اســـتراتيجية أوضح وزيادة التعاون مع حكومة جورجيا وغيرها من الشركاء لالتماس حلول لأهالي الشيشان في وادي بانكيزي. وتساءل أحد الوفود عن الأهداف الاستراتيجية التي تسعى المفوضية إلى تحقيقها في شمال القوقاز، وأوصى بأن تحول المفوضية اهتمامها لينصب على المساعدة في إعادة الإدماج في الشيشان. ودعا هذا الوفد أيضاً إلى عقد اجتماع في عام ٢٠٠٣ في إطار عملية متابعة مؤتمر كومنولث الدول المستقلة.

٤٠- ورداً عـــلى استفســـارات محـــددة طلبـــتها الوفـــود، أعطى المدير تفاصيل أخرى عن احتياجات المشردين في جـــنوب - شرق أوروبا، خاصة في المناطق التي لا تزال معدلات العودة متدنية فيها ودعا إلى اتخاذ تدابير على المستويين الوطني والمحلي. ورحب بالجهود التي بذلت في صربيا والجبل الأسود، لا سيما بشأن استراتيجيته الوطنية، وشجع المانحين عـــلى تقديم دعمهم لتلبية الاحتياجات الضخمة اللازمة للإدماج القابل للإدامة والتماس حلول للعودة. وستظل المفوضية تناشد تقديم المساعدة الإنمائية لدعم التماس هذه الحلول. وأخيراً، أكد على أن المفوضية تهتم بمواصلة عملية متابعة مؤتمر كومنولث الدول المستقلة وقال إنه سيبحث إمكانيات عقد اجتماع في عام ٢٠٠٣ أو في عام ٢٠٠٤ مع الحكومات المعنية.

`٨` البرامج العالمية

٤١- اســـترعت مديرة شعبة الدعم التنفيذي الانتباه، لدى عرض استراتيجيات المفوضية لبرامجها العالمية، إلى أن نجاح هذه البرامج سيقاس بإدراج الأهداف العالمية ذات الصلة والأهداف المتوخاة من جدول الأعمال بشأن الحماية في البرامج

الإقليمـــية. وقالـــت إن ذلك سيتطلب التعاون مع مجموعة من الأطراف الفاعلة ليكون هناك تفاعل بينها ولوضع عمل المفوضـــية في أطـــر أوســـع مثل الأهداف الإنمائية للألفية. وألقت الضوء بعد ذلك على المجالات الرئيسية التي تبذل فيها الجهـــود، لا ســـيما لتعزيز العلاقة بين الإغاثة والتنمية؛ وتدابير حماية البيئة؛ والحماية الاجتماعية؛ واحتياجات اللاجئات والأطفـــال اللاجـــئين؛ والجهود لمقاومة العنف الجنسي القائم على نوع الجنس؛ والتعليم؛ وفيروس الإيدز/مرض الإيدز؛ والتنمية المجتمعية. وتشمل الجهود المبذولة لتحسين معايير ومؤشرات وأدوات البرامج أعمال التسجيل (ملامح المشاريع)، واستعراض المعايير والمؤشرات لوضع الخطط وتقديم التقارير وإعادة النظر في الكتيبات الإرشادية والأدلة. ويتم تعزيز كثير من هذه التدابير بعقد حلقات تدريبية وباتخاذ مبادرات لبناء القدرات.

٤٢- وفيما يتعلق بقضية فيروس الإيدز/مرض الإيدز، طلب أحد الوفود إجراء تقييم مشترك بين الوكالات لمعرفة أثر الوباء لاستخلاص الدروس والمساعدة في تخطيط الأنشطة وتنظيمها. ورحب وفد آخر بملامح المشاريع باعتبارها استجابة تشتد الحاجة إليها لتحسين التسجيل، ولكنه حث المفوضية على التعجيل بعملية تنفيذها عارضاً المساعدة بالتمويل وتوفير الخـــبرة التقنية. وبناء على اقتراح الرئاسة، اتفق على إتاحة ورقة بشأن البرامج العالمية قبل انعقاد الاجتماع في العام التالي، إلى جانب الملخصات الإقليمية.

رابعاً- سياسة الحماية/البرامج

ألف- الأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي تخلفه الأعداد الهائلة من اللاجئين على البلدان النامية المضيفة وعلى بلدان أخرى أيضاً

٤٣- اســـترعت مديرة شعبة الدعم التنفيذي الانتباه، لدى تقديم ورقة غرفة المؤتمرات EC/53/SC/CRP.4 بشأن هذا البند، إلى النتائج التي خلصت إليها عدة دراسات وبعثات قطرية محددة أوضحت بجلاء الآثار السلبية والإيجابية التي تخلفها الأعداد الضخمة من اللاجئين على المجتمعات المضيفة. وكررت أيضاً التزام المفوضية بمناشدة المانحين زيادة دعمهم للبلدان الـــتي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز قدرة اللاجئين على الإنتاج وتنمية المناطق التي تستضيف اللاجئين.

٤٤- وســـلِّمت وفـــود عديدة في المناقشات التي تلت هذا العرض بالأثر الاجتماعي والاقتصادي الكبير الذي تخلفه الأعداد الكبيرة من اللاجئين على البلدان النامية المضيفة. وأصرَّ عدد من الوفود على ضرورة إجراء دراسات إضافية خاصة ببلدان بعينها، ووافقت هذه الوفود على أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لمعرفة أثر اللاجئين على المستوى المحـــلي. وفي هـــذا الصـــدد، رحبت عدة وفود بالعمل الذي أنجز العام الماضي لتقدير مساهمات البلدان المضيفة واقترحت مواصلته وتنقيحه.

٤٥- وشـــدد عدد من وفود البلدان النامية المضيفة على ضرورة زيادة تقاسم الأعباء على الصعيد الدولي وأعربت عن قلقها إزاء ضآلة نسبة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مجال إعادة التأهيل مقارنة بالأضرار التي يتم تحملها. واقترح أحد الوفود أيضاً إضفاء الصبغة المؤسسية على استجابة المجتمع الدولي لمشاكل اللاجئين وحث المفوضية على النظر في الاحتفاظ بنسبة مئوية من ميزانية برنامجها السنوي لتنفيذ أنشطة في مجال إعادة التأهيل.

٤٦- واســـترعى وفد آخر الانتباه إلى شدة التفاوت بين إنفاق البلدان المتقدمة على نظم اللاجئين واللجوء لديها وبين مســـاهمتها في معالجة مشاكل اللاجئين في أفريقيا. وأعرب هذا الوفد ووفود أخرى انضمت إليه عن الأمل في أن تكون مبادرة المفوض السامي "تكملة الاتفاقية" بمثابة إطار يتيح التماس حلول مقبولة للتصدي للأثر السلبي الذي تخلفه الأعداد الكـــبيرة من اللاجئين على البلدان النامية. وشددت وفود عديدة أيضاً على أهمية دور المفوضية في التحفيز والدعوة لتعزيز عمليات الشراكة، كما دلت على ذلك مبادرة زامبيا التي يجب، في نظر هذه الوفود، أن تتكرر في بلدان نامية أخرى.

٤٧- ورأى أحـــد الوفـــود أن وضـــع الحلول الدائمة موضع التنفيذ يتطلب معالجة الأسباب الجذرية المنشئة لحالات اللاجئين، بما في ذلك الفقر المتوطن. واقترح هذا الوفد أيضاً أن تقاسم الأعباء على أساس أفضل يستوجب وضع البيانات المـــتعلقة بمساهمات البلدان المضيفة على أساس مقارنات تعقد بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأفاد وفـــد آخـــر بأن النتائج الاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على تأثير اللاجئين يجب أن تدرس بطريقة شاملة بمراعاة الآثار المتفرعة عنها على المستوى الإقليمي.

٤٨- ورداً على البيانات العديدة التي تم الإدلاء بها، شكرت المديرة المانحين على دعمهم المتواصل لمبادرة زامبيا مؤكدة أن المفوض السامي ينوي تكرار هذه المبادرة في بلدان أخرى ومواصلة جهود الشراكة، بما في ذلك مع مؤسسات بريتون وودز. وأحاطـــت عـــلماً بالاقتراح بتخصيص نسبة مئوية من ميزانية البرنامج السنوي لأغراض إعادة التأهيل فاسترعت الانتباه إلى الصعوبات المالية التي تواجهها المفوضية، والتي ستجعل تنفيذ هذا الاقتراح شديد الصعوبة. ووافقت أيضاً على أن الحاجـــة تدعـــو إلى قياسات كمية أخرى لمساهمات البلدان المضيفة باستخدام مؤشرات أكثر تطوراً. وأكدت المديرة الـــتزام المفوضية بإجراء دراسات إضافية بشأن الأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي يخلفه اللاجئون على البلدان المضيفة، ودعت إلى إقامة عمليات شراكة قوية لدعم هذه الجهود.

باء - قضيتا السلامة والأمن

٤٩- استعرضـــت مديرة دائرة حالات الطوارئ والأمن بعض الأولويات الرئيسية لمواجهة التحديات الجديدة في بيئة عمـــل الموظفين التابعين للمفوضية، كمار ورد وصفها في ورقة غرفة المؤتمرات (EC/53/SC/CRP.5). واسترعت الانتباه إلى تـــزايد الحـــالات التي تتهدد فيها السلامة البدنية للموظفين المعنيين بالمسائل الإنسانية، بما في ذلك استهدافهم عمداً. وقالـــت إن الجهود التي بذلت خلال العامين الماضيين قد ركزت على مضاعفة الموارد المالية والبشرية والمادية لزيادة سبل

تأمين السلامة للموظفين، واتخذت تدابير هذا العام حتى لا تتأثر الأرصدة المخصصة للأمن بالتخفيضات المحتمل إجراؤها على الميزانية. وكانت الجهود المبذولة لتأسيس ملاك مرن ومؤهل من ضباط الأمن المهنيين مصحوبة بتدابير توسيع ثقافة التوعية بالأمن ومساعدة جميع الموظفين على إدارة سلامتهم الذاتية وسلامة زملائهم بمزيد من الفعالية. وقد أسفر ذلك عن قيام المفوضية بوضع سياسة أمنية تكمل مخطط المساءلة على مستوى مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الأمنية. وشملت التدابير الأخرى عقد دورات تدريبية واستحداث أدوات للتدريب، منها بوجه خاص الدورة التفاعلية للتعلم الذاتي على أقراص مدمجة بذاكرة مقروءة فقط، التي اختارتها وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة بوصفها دورة إلزامية أساسية بشأن مسائل الأمن. ومن شأن مبادرات أخرى أن توسع نطاق الدعم لتوفير التدريب في كامل جهات المنظمة، وربما أيضا لتمديده في الوقت المناسب ليشمل المنظمات غير الحكومية والشركاء الحكوميين. ويجري تنفيذ العمل بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام ومع الحكومات لإيجاد سبل ووسائل تحسن استجابة المفوضية لأمن اللاجئين باعتبار ذلك جزءاً من نهج شامل لتوفير الحماية. وتأسست سابقة مفيدة بإيفاد ضابطي شرطة كنديين للمساعدة في بناء قدرة الشرطة الغينية على إدارة الأمن في المخيمات، والأمل معقود على زيادة مثل هذا النوع من التعاون.

٥٠- وأيدت وفود عديدة هذه المبادرات بشدة، وشددت على أن الأمن "كلفة أساسية من تكاليف العمل" وأن الأموال المخصصة للأمن ينبغي حمايتها من آثار تخفيضات الميزانية. وأبدى عدد من الوفود القلق أيضاً إزاء الحاجة، من جهة، إلى توفير مستشارين في الميدان بخصوص مسائل السلامة، وإزاء القيود المفروضة، من جهة أخرى، على إنشاء الوظائف. وفيما يتعلق بالتعاون مع شبكة إدارة الأمن التابعة للجنة التوجيه المشتركة بين الوكالات ومع مكتب تنسيق الأمم المتحدة للشؤون الأمنية، فقد أثنت وفود عديدة على الجهود المبذولة لزيادة تنسيق الأمن في الميدان، ولكنها اعترفت بأنه رغم حضور مكتب تنسيق الأمم المتحدة للشؤون الأمنية أساساً في المدن الرئيسية، فإن المفوضية وكالة منفذة تحتاج إلى المزيد من المرونة لرعاية أمن موظفيها في المواقع النائية. ورحبت الوفود بالاهتمام بزيادة المسؤولية الشخصية والمهنية للموظفين في مجال الأمن وذلك بتوعيتهم عن طريق التدريب وبناء القدرة على إدارة الأمن. واقترحت عدة وفود أيضاً توفير أداة التدريب بواسطة الأقراص المدمجة بذاكرة مقروءة فقط لشركاء المنظمات غير الحكومية. واستفسر أحد الوفود عن سبب زيادة الأحداث بنسبة ٣٠ في المائة التي تم الإبلاغ عنها في عام ٢٠٠٢ وعن مكان وقوعها. وفيما يتعلق بأمن اللاجئين، فقد أشارت عدة وفود إلى أن هذه المسألة تشمل التحديات المتمثلة في التصدي للعنف الجنسي القائم على نوع الجنس والوقاية منه، وحماية النساء والأطفال، وفصل العناصر المسلحة عن السكان المدنيين. ورأى وفد آخر مع ذلك أن دور المفوضية يجب أن يكون حفازاً، وأن تظل الأطراف الأخرى مسؤولة أساساً عن عمليات التدخل لتوفير الأمن للاجئين. واقترح أحد الوفود أن تستعرض اللجنة الدائمة مدى كفاية التدابير الراهنة العام القادم.

٥١- ووجهت مديرة دائرة الطوارئ والأمن للوفود الشكر في ردها على ما أبدته من اهتمام وما قدمته من دعم. ووافقت على ضرورة مواصلة الجهود للاشتراك في وضع نُهج مشتركة بين الوكالات، ولكنها استرعت الانتباه إلى أن إيجاد سياسة مشتركة بين الوكالات المنفذة مثل المفوضية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي وبين الوكالات المتجهة

أكـــثر نحـــو التنمية لا يزال يمثل تحدياً ينبغي مواجهته. وستظل الدائرة تشدد على ضرورة انتهاج نهج متكامل لإدارة أمن اللاجـــئين، وإدراج الحمايـــة، والعنف الجنسي القائم على نوع الجنس، والأولويات الأخرى في مجال السياسة العامة في اعتـــبارات التدريب والتنفيذ. أما فيما يتعلق بزيادة نسبة الحوادث، فقالت إن ارتفاع هذه النسبة يرجع جزئياً إلى تحسن طريقة جمع البيانات، وإن هناك مع ذلك شعوراً عاماً بالتهديد المتزايد لأمن الموظفين المعنيين بالمسائل الإنسانية لأنهم غالباً ما يكونون فريسة مجموعة من العوامل السياسية القائمة على أرض الواقع.

خامساً – التنسيق

٥٢- اســـترعى رئيس الأمانة والدائرة المشتركة بين المنظمات في عرضه الموجز لهذا البند الانتباه إلى الإطار المواضيعي الذي قدمت فيه المعلومات المستوفاة إلى اللجنة الدائمة استجابة لرغبات بعض الأعضاء في وضع نهج يتناول المواضيع بمزيد مـــن التحليل. وقد تناولت هذه المعلومات المستكملة أساساً موضوعي "الحلول الدائمة" و"الخدمات الاجتماعية" لالتماس الطـــريقة التي يزداد بها التنسيق بين المفوضية وشركائها في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بهما. ومما ساعد على دراسة هـــذه العملية وجود أهداف التنمية للألفية والجهود التي تبذلها جميع الوكالات لوضع برامجها حول هذه الأهداف. وتعمل زيـــادة الحوار والتعاون مع الوكالات الأخرى على تحسين البعد الاجتماعي لحماية اللاجئين وذلك بفضل ولاية وموارد كـــل وكالة من الوكالات. وقدم أيضاً معلومات إضافية عن الأنشطة التي نفذت في الآونة الأخيرة بين الوكالات بصدد بـــرامج محـــددة في إريتريا وسري لانكا وشمال غرب الصومال، وعن التطورات الجديدة في التعاون القائم بين المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية استعداداً لعقد الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥٣- ووصـــف مدير قطاع الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية الشراكة الآخذة في التطور بين منظمة العمل الدولـــية والمفوضـــية مشيراً إلى المجالات التي تكمل فيها خبرة منظمته عمل المفوضية. وقال إن عمل المفوضية في ميدان العمالـــة والحماية الاجتماعية على درجة كبيرة من الأهمية في حالات التشرد، كما دلت على ذلك البرامج التي تنفذ في أفغانســـتان وســـري لانكا والصومال وكولومبيا. وإن خبرة المنظمة في برامج الصحة المجتمعية ومشاريع التمويل الصغيرة تتسم بأهمية خاصة للمساعدة في كسر حلقة الفقر. وقد قامت المنظمتان في الآونة الأخيرة بإنشاء صندوق مشترك لمواجهة حـــالات الطوارئ في مجال العمالة وذلك لتمويل مشاريع عمالة سريعة الأثر، وتعاونتا في إصدار مبادئ توجيهية مشتركة لوضع المشاريع.

٥٤- ورحبـــت الوفود عموماً بطريقة العرض الجديدة للمعلومات الخطية المستوفاة وأيدت النهج الجديد الذي انتهجته المفوضية للتعامل مع الشركاء في التنمية. ومع ذلك، وجد أحد الوفود أن المذكرة تنصب أكثر من اللازم على المفوضية، وتمنى وفد آخر لو جرى تناول بند التنسيق في وقت أبكر أثناء الاجتماع. وحثت عدة وفود المفوضية على إرساء أولويات

في مجـــال التنسيق بين الوكالات "من القمة إلى القاعدة"، وعلى زيادة الاستفادة من الآليات المشتركة بين الوكالات مثل لجنة التوجيه المشتركة بين الوكالات وعملية النداءات الموحدة. وتطلع عدد من الوفود إلى مناقشة هذا الموضوع بمزيد من التفصـــيل – خاصـــة دور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بصدد المشردين داخلياً – باعتبار ذلك جزءاً من العملية التي ســـتنفذها المفوضـــية في عـــام ٢٠٠٤. وتساءل أحد الوفود عن مدى كفاية مشاركة المفوضية في الأفرقة القطرية على المستوى الميداني.

٥٥- واقـــترح أحـــد الوفود أيضاً أن تشمل المعلومات المستكملة بشأن التنسيق، في المستقبل، التعاون بين المفوضية والمـــنظمات غـــير الحكومـــية. وطلب الوفد المراقب الممثل للمنظمات غير الحكومية الحصول على معلومات عن متابعة التوصيات التي وضعتها قوة العمل المعنية بالشراكة، التي أنشأها المفوض السامي في عام ٢٠٠٢. وكان من بين المقترحات الأخرى المحددة التي قدمت في إطار هذا البند التوصية بتقييم نهج "عمليات الإعادة الأربع" بعد عام من الآن.

٥٦- وأيـــد أحد الوفود مبادرة المفوضية بدمج أهداف التنمية للألفية لتكون بمثابة منهاج لزيادة التكامل بين التخطيط والـــبرمجة في المـــيدان، بينما أبدت وفود عديدة اهتمامها بالتعاون الذي أنشئ في الآونة الحديثة مع منظمة العمل الدولية، خاصـــة في مجال التمويل الصغير ورحبت بالخطوات الملموسة التي تتخذها منظمة العمل الدولية والمفوضية لإيجاد أرضية مشـــتركة لـــنهجهما بصـــدد القضـــايا المتعلقة بالمراحل الانتقالية وغير ذلك من مجالات توفير المساعدة التقنية للاجئين والأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية. وأعرب وفد آخر عن تأييده لزيادة اشتراك المفوضية في العمليات التي تنفذ في الميدان في إطار التقييمات القطرية الموحدة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأوراق استراتيجية الحد من الفقر، بإلقاء الضـــوء عـــلى الجهـــود الـــتي تهدف إلى تعزيزها لتكون بمثابة آليات لوضع قضايا اللاجئين/العائدين في جداول أعمال الحكومات بشأن التنمية.

٥٧- ورداً عـــلى الملاحظـــات الـــتي أبديت بشأن اشتراك المفوضية في عملية النداءات الموحدة، اعترف مدير شعبة الاتصـــالات والإعـــلام بأن المفوضية قد انضمت إلى هذه العملية في وقت متأخر نسبياً وأنها تعهدت مع ذلك بتحسين تخطـــيطها واشـــتراكها عموماً في هذا المجال. وأعرب عن الأمل أيضاً في أن يساعد نهج "عمليات الإعادة الأربع" عملية الـــنداءات الموحـــدة لتصـــبح بمـــثابة عملية تخطيط "متكاملة" أكثر من مجرد كونها عملية تخطيط "منسقة". ورداً على استفسارات محددة، أبلغت مديرة شعبة الدعم التنفيذي اللجنة باحتمال تعيين زامبيا أو كينيا كخامس بلد نموذجي لتنفيذ مذكـــرة التفاهم مع برنامج الأغذية العالمي، مصرحة بأن من المرجح أن يتأخر بدء تنفيذ المخطط النموذجي حتى كانون الـــثاني/يناير ٢٠٠٣ بسبب القيود المالية التي يواجهها برنامج الأغذية العالمي في البلدان المعينة. وأشارت أيضاً إلى ضرورة إجراء مناقشات أخرى لاستعراض مذكرة التفاهم مع اليونيسيف بشأن التمويل المشترك وقضية الموارد بشكل عام، باعتبار أنها يمكن أن تثير مشاكل لتحديد شروط ومجالات التعاون.

٥٨- ورداً على تعليقات أخرى، أشار رئيس دائرة الأمانة والدائرة المشتركة بين المنظمات إلى أن برنامج العمل الذي اعـــتمدته اللجنة الدائمة قد طلب أن تتناول مناقشات اللجنة بشأن التنسيق في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ العلاقات مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وهيئات التنسيق الأخرى. وأشار أيضاً إلى زيادة اشتراك المفوضية في نظام المنسق المقيم. وقال إن اشتراك المفوضية في عمل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة يكتسب مزيداً من الأهمية بوصفه جزءاً من الالتزام الشامل للمفوضية والوكالات الشقيقة بانتهاج نهج تعاوني ومتكامل إلى حد أكبر لالتماس حلول دائمة.

سادساً - الإدارة الرشيدة

٥٩- بـــناء على اقتراح الرئيس، وافقت اللجنة على إجراء المناقشة العامة في الدورة الرابعة والخمسين للجنة التنفيذية بالاســـتناد إلى البيان الافتتاحي الذي أدلي به المفوض السامي، كما كان عليه الحال في الدورتين الثانية والخمسين والثالثة والخمسين للجنة.

٦٠- وفي إطـــار هذا البند، استرعى الرئيس انتباه اللجنة إلى القرارات العديدة التي تهم المفوضية والتي تم اعتمادها في الـــدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وكان من بينها القرار A/RES/57/187 بشأن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشـــؤون اللاجـــئين (ما يسمى بالقرار "الشامل" الذي يعكس الإنجازات الجديدة واتجاه عمل المفوضية واللجنة التنفيذية خلال العام)؛ والقرار A/RES/57/183 بشأن مساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا.

٦١- ولفـــت الانتـــباه أيضاً إلى القرار الذي تم بموجبه تمديد ولاية المفوضية لمدة خمس سنوات أخرى اعتباراً من ١ كـــانون الـــثاني/يناير ٢٠٠٤ (A/RES/57/186) والذي أعلن فيه عن اقتراحات قدمها المفوض الســـامي بشـــأن تعزيز وظيفة مكتبه، وهو ما سيتطلب إجراء مشاورات مع اللجنة التنفيذية. وثمة قرار آخر يهـــم اللجنـــة مباشـــرة هو القرار A/RES/57/185 الذي تتم بموجبه زيادة عدد أعضاء اللجنة والذي يمهد الطريق لانتخاب ثلاثـــة أعضاء جدد هم قبرص وكينيا واليمن، وهو الانتخاب المتوقع إجراؤه في الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فـــي نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

سابعاً - أية مسائل أخرى

٦٢- ذكَّر الرئيس اللجنة بالمشاورات القادمة التي ستجري بشأن المفوضية عام ٢٠٠٤، وبشأن تنفيذ خطة العمل لمنع الاستغلال الجنسي ومدونة قواعد السلوك، وبشأن المساهمات التي تقدمها البلدان النامية المضيفة. وأعرب عن الأمل أيضاً في أن تتمكن المنظمات غير الحكومية من المشاركة في هذه المشاورات على نحو كامل نظراً إلى المساهمة الكبيرة التي يمكن أن تقدمها في هذه المناقشات.

٦٣- وأعلن الرئيس بعد ذلك اختتام الاجتماع السادس والعشرين للجنة الدائمة.

مقرر بشأن البرنامج الشامل والتمويل في عام ٢٠٠٢ وبشأن الإسقاطات لعام ٢٠٠٣

إن اللجنة الدائمة،

إذ تشير إلى المقرر الذي اتخذته اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والخمسين بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية (A/AC.96/973، الفقرة ٢٦) والذي وافقت فيه على المتطلبات التي أعيد النظر فيها في إطار ميزانية البرنامج السنوي لعام ٢٠٠٢، وعلى الاحتياجات الواردة في إطار البرامج التكميلية في عام ٢٠٠٢، والتي بلغ مجموعها ٩٠٠ ٣٤٣ ٠٣٠ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة،

وإذ تشير أيضاً إلى أنه تمت بموجب هذا المقرر الموافقة أيضاً على متطلبات قدرها ٦٠٠ ٢٩٩ ٨٣٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة في إطار ميزانية البرنامج السنوي لعام ٢٠٠٣ (بما في ذلك مبلغ قدره ٠٠٠ ٢١٨ ٢٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من الميزانية العادية للأمم المتحدة و٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين،

وإذ تشير كذلك إلى المقررين بشأن مساهمات البلدان المضيفة وآليات التمويل، اللذين اعتمدتهما اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والخمسين (A/AC.96/973، الفقرتان ٢٤ و٢٥)،

١- *تحيط علماً* بأنه يلزم، بناء على المتطلبات المعروفة حالياً، توفير مبلغ إضافي قدره ٢٦٤,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لسبعة برامج تكميلية في عام ٢٠٠٣؛

٢- *تعيد التأكيد* على دعمها المتواصل للجهود التي يبذلها المفوض السامي للبحث عن طرق جديدة لتمويل ميزانية المفوضية، *وتسجل* تقديرها لإحاطتها علماً وبصورة منتظمة بالتقدم المحرز بهدف مناقشة الميزانية مناقشة موضوعية وشفافة قبل اعتمادها من جانب اللجنة التنفيذية؛

٣- *تعترف* مع التقدير بالعبء الملقى على عاتق البلدان النامية وأقل البلدان نمواً المضيفة *وتلاحظ* مع التقدير زيادة الاهتمام بهذه المساهمات في وثائق اللجنة الدائمة وفي النداء العالمي والوثائق الأخرى ذات الصلة؛

٤- *تشير* إلى أن مؤتمر إعلان التبرعات المعقود في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ قد أسفر عن التعهد بمبلغ إجمالي قدره ٣١٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتلبية المتطلبات الواردة في إطار البرنامج السنوي والميزانية والبرامج التكميلية في عام ٢٠٠٣، *وتلاحظ* أن هذه نتيجة مشجعة مقارنة بالأعوام السابقة؛

٥- *تعرب عن القلق* إزاء اضطرار المفوض السامي القيام بالفعل بخفض أنشطة المفوضية لعام ٢٠٠٣ نتيجة توقع حدوث نقص في التمويل *وتعترف* بأن إتاحة الموارد بشكل منظور وموقوت ومرن أمر حيوي لتجنب حدوث تخفيضات أخرى؛

٦- *تسلّم* بأنه من المرجح أن يترتب على حالات الطوارئ التي قد تتكشف خلال عام ٢٠٠٣، الحاجة إلى برامج تكميلية إضافية أو التوسع فيها، وأن ذلك سيتطلب موارد إضافية تزيد وتفوق موارد الميزانيات القائمة.

— — — — —